

Subrogation et fictivité : la Cour suprême confirme la nullité des cessions de parts sociales portant atteinte au gage commun des créanciers (Cass. com. 2007)

Identification			
Ref 19407	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 983
Date de décision 03/10/2007	N° de dossier 1345/2006	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Action paulienne, Civil		Mots clés Subrogation, Simulation, Preuve par présomptions, Obligation de preuve, Nullité de contrat, Notification au débiteur, Liquidation judiciaire, Irrecevabilité de moyen, Intention frauduleuse, Garantie solidaire, Gage commun des créanciers, Fictivité, Fait juridique, Cession frauduleuse de parts sociales, Cession de parts sociales	
Base légale Article(s) : 22 - 62 - 63 - 64 - 65 - 195 - 196 - 211 - 212 - 216 - 228 - 449 - 1241 - Dahir du 12 septembre 1913 formant Code des obligations et des contrats (D.O.C) Article(s) : 653 - 654 - Loi n° 15-95 formant code de commerce promulguée par le dahir n° 1-96-83 du 15 Rabii I 1417 (1 Aout 1996)		Source Revue : Revue de la Cour Suprême مجلة قضاء المجلس الأعلى	

Résumé en français

La Cour suprême a rejeté un pourvoi contre un arrêt de la cour d'appel de commerce confirmant la nullité de contrats de cession de parts sociales pour fictivité. La juridiction a retenu que le cédant, garant solidaire d'une société débitrice, avait cédé ses parts à des proches après son engagement de caution, dans l'intention de se soustraire à ses obligations financières.

Cette fictivité, prouvée par des présomptions (moment de la cession et lien de parenté des cessionnaires), est un fait juridique démontrable par tout moyen, sans égard à la valeur de l'acte, conformément aux articles 22 et 449 du Code des obligations et contrats. La subrogation du fonds de garantie dans les droits de la banque prêteuse, fondée sur l'article 211, a été validée, sans nécessité de notification au titre de l'article 195 pour les bénéficiaires des contrats.

Les moyens tirés de l'absence du cédant dans la procédure et de la liquidation judiciaire de la société, non étayés, ont été écartés, les parties étant tenues de produire leurs preuves.

Enfin, l'article 1241, posant les biens du débiteur comme garantie générale, autorise la nullité des actes fictifs y portant atteinte. Le pourvoi a été rejeté, l'arrêt étant jugé motivé et légalement fondé.

Résumé en arabe

حلول- تبليغه للمدين (نعم) - تبليغه للغير(لا) - الجواب على دفع غير مدعم(لا) - الصورية - واقعة قانونية - إثباتها بجميع الوسائل (نعم)- أموال المدين ضمان عام لدائنه - إبطال التصرفات الماسة بهذه الضمان (نعم) .
إعلان الحلول للمدين إعلانا رسميا أو قبوله إياه في محضر ثابت التاريخ حسب الفصل 195 المحال إليه بالفصل 216 من ق.ل.ع لا يعني تبليغه للمستفيد من العقد المدعى صوريته.
الأطراف مدعون تلقائيا للإدلاء بما لديهم من حجج. و المحكمة غير ملزمة بالرد على دفع غير مدعم بما يسنده.
التصرف الصوري الذي لم يشارك فيه الدائن يعد واقعة قانونية يسوغ له إثباتها بأي دليل دون اعتبار لقيمة التصرف.
انطلاقا من مبدأ أن أموال المدين ضمان عام لدائنيه فإنه يجوز لهؤلاء الأخيرين إبطال جميع التصرفات الماسة بهذا الضمان.

Texte intégral

القرار عدد 983، المؤرخ في 2007/10/3، الملف التجاري عدد 2006/1345

باسم جلالة الملك

إن المجلس الأعلى

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بفاس تحت عدد 352 بتاريخ 2006/03/14 في الملف عدد 05/903، أن المطلوبة الأول صندوق الضمان المركزي تقدم بمقال لتجارية طنجة عرض فيه، أن شركة كاطان حصلت على قرض من الصندوق الوطني للإئتماء الاقتصادي قدره 50.000.000.00 درهم، وأن هذا الأخير حصل على كفالة تضامنية على المطلوب الثالث مسعود حمادي فرجاني، وبما أن المدعى أحاط ضماناته المدنية الأصلية، فإن هذه عندما تخلفت عن الأداء اضطر لتسديدي ما بذمتها لفائده البنك دائنها بتاريخ 97/12/29 وقدرها 940.000.00 درهم، ولما أصدر أمرا بتحصيل ديونه في مواجهتها وكفيلها فوجئ قيام هذا الأخير بتفويت حصصه بشركة سامية لزوجته وأولاده الطالبين، بموجب عقدين مؤرخين في 95/04/12 و 97/12/12، ولكون هذين العقدين مسا بحقوقه وهما باطلين لاختلال أحد أركان الالتزام وهو السبب ولصورتهما، فإنه يلتزم التصريح ببطلانهما وأمر رئيس مصلحة السجل التجاري بابتدائية تطوان بالتشطيب عليهما، فصدر الحكم وفق الطلب، أيد بمقتضى القرار المطعون فيه.

في شأن السبب الأول،

حيث ينعى الطاعنون على القرار عدم الجواب على وسائل و دفع و خرق حقوق الدفاع و و خرق على الأقل سوء تطبيق مقتضيات الفصل الأول من ق.م. و انعدام أو على الأقل عدم كفاية التعليل، و انعدام الأساس القانوني، بدعوى أنهم أثاروا في مذكرتهم الموضوعية بجلسة 05/10/04 ما يفيد « عدم صحة الدعوى بسبب عدم توجيهها ضد بائع الحصص للطالبين لأن اسمه بالملف هو مسعود فرجاني بينما اسمه الحقيقي وفي الوثائق هو حمادي » ولكون الدعوى تهدف لإبطال عقدين أحد طرفيهما هو البائع المذكور المغيب عنها، فإنها تظل معيبة بسبب عدم تمكن هذا الأخير من الدفاع عن نفسه، وما تسبب فيه ذلك من ارتكاز القرار فيما يعيبه على الطالبين من سوء نية البائع لهم وادعاء سعيه لإفراغ ذمته المالية في مواجهة دائنه، وهو ما يفيد أن لهم الصفة في إثارة هذا الدفع، غير أن القرار المطعون فيه أعرض عن الجواب عليه، مما ينبغي معه التصريح بنقضه دون إحالة كون العيب وارد بالمقال الافتتاحي ولا

يمكن إصلاحه استثنافا بعد رفع المحكمة التجارية يدها عن النزاع .

لكن ، حيث إنه فضلا عن ان النعي يهم الغير ، وأمامه فرضه إثارته في هذه المرحلة من النزاع، فإن كل ما أورده الطاعنون في مذكرتهم الموضوعة بجلسة 05/10/04 ، هو أنه ذكروا « أن المدعى عليه الأصلي مسعود حمادي فرجاني ليس من بينهم ، وان اسمه مخالف لأوراق الملف » ، ولم يسبق لهم ان ادعوا ان هذا الأخير لم يتمكن من الدفاع فن نفسه ، وان لهم مصلحة في إثارة هذا الدفع لكون التصريح بإبطال عقدي البيع بسبب ما قد يثبت من سوء نية البائع لهم سيمس بحقوقهم ، مما يبقى السبب غير مقبول.

في شأن السبب الثاني ،

حيث ينعى الطاعنون على القرار خرق أو على الأقل سوق تطبيق مقتضيات الفصول 195 و196 و212 و216 من ق.ل.ع وانعدام أو على الأقل عدم كفاية التعليل و انعدام الأساس القانوني، بدعوى أنهم أثاروا « كون المدعي لم يدل بوثيقة الأداء للدائن البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، وبمقتضى خاص يخول له الحلول محل البنك »، كما تمسكوا « بكون الحوالة يجب تبليغها للمدين وفق الفصلين 195 و196 من ق.ل.ع اللذين يشترطا تبليغها رسميا أو قبولها في محرر ثابت التاريخ وإلا فلن يكون لها أثر » فرد القرار ذلك « بأن الصندوق حل محل البنك المقرض بمقتضى الأثر المباشر للحلول إعمال للفصل 211 من ق.ل.ع، ولا يتعلق الأمر بحوالة حق حتى يتم تبليغها تبعا للفصل 195 من نفس القانون، فضلا عن أن ذلك تم بموجب المقال الافتتاحي للدعوى » ، في حين حسب الفصل 212 من ق.ل.ع فإنه يجب أن يقع الحلول صراحة وفي نفس الوقت الذي يحصل فيه الأداء، وفعلا فإن الملف خالي من الوثيقة المثبتة للأداء، ومن صك الحلول محل البنك، وفي حين من جهة ثانية حسب الفصل 216 من نفس القانون ، فإنه لكي يكون هناك أثر لحالات الحلول يجب أن تبلغ حسب مقتضى الفصل 195 السالف الذكر ، وهو ما لم يحدث خصوصا في حق الطالبين الذين لا علاقة لهم لا بالشركة المدينة ولا بالبنك المقرض ، ولا لهم بالتزام الصندوق ، وفي حين من جهة ثالثة لا يتصور تبليغ الحوالة بموجب المقال الافتتاحي، للمدعى عليه الأول واسمه ليس هو اسم البائع الحقيقي، وعلى فرض وقوع التبليغ فلا يمكن أن

ينسحب على عقدي الطالبين السابقين تاريخا على تاريخ الحوالة وتاريخ الحلول، لأن المشرع لما استلزم إثبات تاريخ التبليغ أراد ألا يكون له أثر رجعي قد يؤدي لبطلان العقود السابقة على تاريخ صك الحلول و تاريخ تبليغه، وفي حين من جهة رابعة فإن رسالة المتصرف المنتدب لدى الصندوق عدد 273 غير موقعة ولا تشكل تعاقدًا بالحلول، أما قرار وزير المالية عدد 70/82 بتاريخ 82/11/22 فهو عام ويتعلق بمجموعة شركات، ورغم ذلك لم يجب القرار على هذا الدفع مخلا بحق من حقوق الدفاع مما يتعين نقضه.

لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي بعلته « أن البين من الاطلاع على مستندات الملف أن المستأنف عليه صندوق الضمان المركزي ضمن شركة كاطان عند حصولهما من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي على قرض بمبلغ 5.000.000.00 درهم ، أن البنك المقرض حصل على كفالة شخصية و تضامنية للسيد مسعود حماني فرجاني مؤرخة في 82/11/12 ، وبعد امتناع المفترضة عن الأداء حل صندوق الضمان المركزي محلها في الأداء لفائدة البنك المقرض بتاريخ 97/12/19 بما مجموعه 940.000.00 درهم ، عملا بالفصل 211 وما يليه من ق.ل.ع، وأن الكفيل عمد بنية إفراغ ذمته المالية إلى نقل جميع حصصه التي يمتلكها في الشركة المدنية العقارية سامية إلى زوجته وأبنائه المستأنفين الحاليين وذلك بمقتضى عقدي تفويت بتاريخ 95/04/12 و97/12/12 » وأضافت « بأن الأثر المباشر للحلول هو أن يحتل الموفي المركز القانوني الذي كان يتمتع به الدائن تجاه المدين ، إذ أنه يكتسب حق المطالبة بالحق الذي انتقل إليه كما لو كان الدائن الأصلي إعمالا للفصل 211 ما بعده من ق.ل.ع » وهو تعليل أوضح أن المحكمة استندت فيما خلصت إليه لما تحصل لها من اطلعاها على وثائق القضية مسيطرة صحيح ما تضمنته، و التي بالرجوع إليها يلفى أن قرار وزير المالية عدد 70/82 بتاريخ 82/11/12 يشير لموافقة الوزير المذكور على ضمان الصندوق لنسبة 80% من قروض المقاولات المتوسطة و الصغيرة المذكورة حصرا به و التي من بينها المدينة مقاوله كاطان التي اقترضت من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي مبلغ 5.000.000.00 درهم ، كما أن رسالة المتصرف المنتدب للصندوق عدد بتاريخ 03/06/07 التي وإن أشار الطاعنون لعدم توقيعها ، فهي تحمل مصادقة رئيس قسم الشؤون القانونية و المنازعات- وهي موجهة للبنك المقرض تذكره بقبوله ضمان الشركة المذكورة لأداء مبلغ الدين السالف الذكر ، أما قرار مدير صندوق الضمان المركزي عدد 98-97/29 فهو يقرر في فصله الأول عزمه على أداء مبلغ 940.000.00 درهم تسوية لديون شركة كاطان التي حل محلها في أداء ما بقي مترتباً بذمتها للبنك الوطني للإنماء الاقتصادي في حدوده 80% وبذلك لم تغفل (المحكمة) ما وقع إثارته او التمسك به أمامها ، وبخصوص باقي النعي الوارد بالسبب المتعلق بإعلان الحلول للمدين إعلانا رسميا او قبوله إياه في محضر ثابت التاريخ حسب الفصل 195 المعطوف عليه بالفصل 216 من ق.ل.ع ، فهو

يخص الغير أي المدنية الأصلية شركة كاطان وكفيلها المذكور، ولا يعني الطاعنين المطلوب إبطال العقدين اللذين بموجبها فوت الكفيل لهم حصصه في شركة سامية ، ويبقى ما ورد من تعليل بهذا الشأن مجرد تزيد يستقيم القرار بدونه ، ومن ثم لم يخرق أو يسيء تطبيق أي مقتضى، وأتى معللا بما يكفي ومرتكزا على أساس قانوني و السبب على غير أساس.

في شأن السبب الثالث

حيث ينعى الطاعن على القرار عدم الجواب على وسائل ودفع و خرق حقوق الدفاع ، وفساد التعليل أو انعدامه أو على الأقل عدم كفايته وخرق أو على الأقل سوء تطبيق مقتضيات المادتين 653 و 654 من ق.م.ت و الفصل 1140 من ق.ل.ع و انعدام الأساس القانوني، بدعوى أنهم أثاروا في مذكرتهم الموضوعة بجلسة 2006/01/07 ، كون المدنية الأصلية شركة كاطان وضيعت في تصفية قضائية من طرف تجارية طنجة بناء على الحكم مؤرخ في 03/04/08 في الملف عدد 10/02/12 ثم نشره بالجريدة الرسمية عدد 4722 بتاريخ 03/04/30 بينما الأمر بالتحصيل صدر عن الصندوق بتاريخ سابق أي في 1998/06/04 ، و مقال الدعوى لم يسجل إلا بتاريخ لاحق أي في 04/10/05 ، والصندوق المطلوب هو من ضمن الدائنين المقيدين بملف التصفية القضائية، وقد يكون تسلم نصيبه من ناتج توزيع مقدرات الشركة المصفي لها ، مما لا صفة و لا مصلحة له في متابعة دينه خارج المسطرة الجماعية التي لم يثبت ما ناله ضمنها. كما أثار الطالبون مبدأ استفادة الكفيل من دفع المدنية الأصلية التي توقفت في مواجهتها الدعاوى القضائية عملا بالمادة 653 من ق.م.ت و 1140 من ق.ل.ع، و التمسوا اعتبار الدعوى الحالية سابقة لأوانها ، غير أن القرار ود ذلك « بأن الدفع بالتصفية القضائية لشركة كاطان، وأخذ الصندوق لنصيبه من ناتج توزيع عقاراتها بقي قولاً مجرداً ومرسلاً لم يعززه دليل أو برهان »، بينما أشار الطالبون لمراجع نشر حكم التصفية القضائية، فيكون قد استدلو بالحجة الرسمية المعززة للدفع ، وذلك يغيثهم عن الإدلاء بنص القرار المنشور لأنه في متناول المحكمة الاطلاع على الجريدة الرسمية – وهناك ستلاحظ ان تاريخ التوقف عن الدفع هو فاتح يناير 2002 ، وانه مطلوب من الدائنين التصريح بديونهم للسنديك ، و طبعا من حق الكفيل و الطالبين (خلفه الخاص) الدفع بعدم قبول الدعوى بموجب أحكام المادتين 653 و 654 من ق.م.ت و الفصل 1140 من ق.ل.ع، علما بأن العيب الأكبر لهذه الدعوى هو تغيب الكفيل عنها بسبب عدم ذكر اسمه الحقيقي لذلك وبسبب عدم تقيد الصندوق بالمقتضيات المذكورة، وعدم تسجيله الدعوى إلا بعد مرور سنة ونصف على نشر حكم فتح التصفية القضائية فإن دعواه تعتبر لاغية، وبسبب ذلك يعد القرار مخالفاً بحقوق الدفاع ناقص التعليل مخالفاً خارقاً للنصوص القانونية المذكورة مما يتعين نقضه.

لكن حيث إن الأطراف مدعون تلقائياً للإدلاء بما لديهم من حجج مدعمة لما تمسكوا به، ولا يكفي كما هو الشأن بالنسبة لنازلة الحال سرد مراجع نشر حكم فاتح لمسطرة الصعوبة في حق المقاول المدنية للقول بإعفاء مثيري الدفع من الإدلاء بنص الحكم القاضي بفتح مسطرة التصفية القضائية في حقها، وما يستتبعه ذلك من تأثير مناقشة على مسار ومآل النزاع الحالي، لذلك كانت المحكمة على صواب فيما ذهبت إليه من « أن الدفع بالتصفية القضائية لشركة كاطان وأن صندوق الضمان المركزي أخذ نصيبه من ناتج توزيع عقاراتها، بقي قولاً مجرداً ومرسلاً لم يعززه دليل أو برهان مما ، يتعين معه رده و استبعاده » فلم يكن هناك مبرر للرد على دفع لا سند لها في ملف النزاع، ومن ثم لم يخرق القرار أي مقتضى وأتى معللاً بما يكفي وبشكل سليم ومرتكزا على أساس قانوني وغير متجاهل لما أثير أمامه و السبب على غير أساس.

في شأن السبب الرابع ،

حيث ينعى الطاعن على القرار تناقض الحثيات وخرق أو على الأقل سوء تطبيق مقتضيات الفصول 62 و 63 و 64 و 22 و 449 و 1241 و 228 من ق.ل.ع، وانعدام أو على الأقل عدم كفاية التعليل و انعدام الأساس القانوني ، بدعوى أنه جاء فيه « بأنه في تطبيق الفصول 62 و 65 المذكورة لا بد من الاهتمام للبائع الشخصي الذي حمل الملتزم على التعاقد ، والذي يجب أن يكون مشروعاً وإلا كان العقد باطلاً، وفي النازلة فإن البائع على إبرام عقدي التفويت ، إن لم يكن مشتركاً بين الطرفين ، فإنه على الأقل كان أحدهما وهو البائع عالماً بعدم مشروعية البائع الذي حمله على إبرام العقد وهو إفراغ ذمته المالية وتفويت الفرصة على البنك وبعده الصندوق لاستخلاص دينه » ، وأضاف القرار « بأنه ثبت للمحكمة بالقرائن صورية عقدي بيع الحصص لأن البائع لم يبرم هذين العقدين إلا بعد أن أصبح مديناً بمبالغ مالية مهمة للبنك الوطني للإنماء الاقتصادي ، مما يؤكد ان تصرفه كان بنية إفراغ ذمته المالية التي تشكل الضمان العام للدائن بمقتضى الفصل 1241 من ق.ل.ع ، وان البائع تصرف لفائدة زوجته وأولاده وتلك قرائن على الصورية » ، في حين سبب العقدين قائم و هو تملك المبيع بالنسبة للمشتري وقبض الثمن بالنسبة للبائع ، لذلك فهما غير باطني ، ولم يشك أي أحد منهما أو نازع في سبب الالتزام،

أما مناقشة الباعث في مواجهة من لم يكن طرفا في العقد ، فإنه يستلزم البحث في حسن أو سوء نية كل متعاقد على حدة ، إذ لا يتصور إلغاء العقد كليا بسبب كون الباعث من أحد الطرفين غير مشروع ، إلا إذا ثبت تواطؤ المتعاقدين على نية الأضرار بالغير الطاعن في العقد ، ولقد أكد الطالبون على حسن نيتهم وعدم علمهم أثناء إبرام عقدي التفويت بوجود التزام البائع من الغير ، بشأن شركة كاطان ، فيكون بذلك القرار قد أساء تطبيق الفصول 62 إلى 65 من ق.ل.ع ، لما اعتبر أن ما كان في علم البائع يبطل العقد ، دون اهتمامه بحسن نية الطالبين ، وللعلم فإن الباعث ليرقي لرتبة السبب المبطل للالتزام في عقود المفاوضات التبادلية ، يجب على الأقل أن يكون بعلم طرفي العقد معا ، وتطبيقا لذلك على النازلة فإن شركة سامية التي بيعت حصصها للطاعنين ليست محل رهن ولا قيد ولا أي تحفيظ أو تنبيه من شأنه أن يجعل الطاعنين المقبلين على الشراء عالمين بأن البائع عليه ديون أوله التزامات مع الغير ، وفي حين من جهة ثانية ينطبق ما سلف على ادعاء الصورية ، فمادام القرار يعرق الصورية بأنها اتفاق إرادتين على إخفاء ما اتفق عليه سرا تحت ستار عقد ظاهر لا يرضيانه ، ومادام أنه لا دعاء الصورية لا بد من إثبات الاتفاق سرا على غير ما هو ظاهر بالعقد ، فإن هذا الاتفاق منعدم في النازلة بإقرار القرار المطعون فيه ، خاصة وأنه ثبت له جهل الطالبين بما يدعيه الصندوق من التزامات قد يكون وقعها البائع ، لذلك فإن حسن نيتهم يتناقض مع الادعاء بأنهم اتفقوا على الصورية ، فيكون القرار متناقضا فيما ذهب إليه .

في حين من جهة ثالثة فإن ما اعتمده القرار من وجود قرائن لإثبات الصورية حسب الفصلين 228 و 1241 من ق.ل.ع يستند لمدلول يخالف الفصلين المذكورين ، بسبب خلفه طعنا جديدا في العقود مخولا لمن لم يكن طرفا فيها وهو ما يسمى بالدعوى البوليانية التي يعترف بها التشريع المغربي ، خلاف نظيرة الفرنسي الذي نظم إجراءاتها بالمادة 1167 ، كذلك قام القرار بتمطيط مقتضيات الفصل 1241 المذكور ، إذ هذا النص لا يعطي للدائن حق إبطال تصرفات مدينه السابقة على حصوله على الحجز و على سند تنفيذي أو ما شابهة ، فأحرى لما لا توجد أية علاقة بين الصندوق و المدعى عليه الأول ، ومؤدى النص المذكور يذهب إلى إن للدائن حق تنفيذ سندات التنفيذ و القيام بالتدابير التحفظية على جميع أموال مدنية ، مما يتضح معه ان القرار أساء تطبيق المقتضيين المذكورين خالفا الدعوى البوليانية مما يتعين نقضه .

لكن ، حيث نص الفصل 22 من ق.ل.ع على أن « الاتفاقيات السرية المعارضة أو غيرها من التصريحات المكتوبة لا يكون لها أثر إلا فيما بين المتعاقدين ومن يرثهما ، فلا يحتج بها على الغير إذ لم يكن له علم بها ، ويعتبر الخلف الخاص غير بالنسبة لأحكام هذا الفصل » وهو مقتضى سنه المشرع لدرء خطر ظهور المدين بمظهر الذي يجري تصرفا ما في شكل موقف قانوني كاذب أو صوري يخفي وراءه موقفا آخر حقيقيا ، وهذا التصرف الصوري الذي لم يشارك فيه الدائن يعد واقعة قانونية يسوغ له إثباتها بأي دليل دون اعتبار لقيمة التصرف .

وإن لم ينص الفصل 1241 من ق.ل.ع صراحة على إبطال التصرفات المؤدية لإقفار الذمة المالية للمدين تجاه دائنيه ، فإنه لما اعتبر أن جميع أموال الأول تشكل ضمانا عاما لدائنيه ، فإنه بصفة غير مباشرة فسح الباب لهؤلاء الأخيرين للمطالبة بإبطال التصرفات الماسة بهذا الضمان إن أثبتوا صورتها ، و المحكمة التي أثبت لها الدائن صندوق الضمان المركزي من خلال ما أدلى به من مستندات ، أن عقدي تفويت الحصص كانا بتاريخ 95/04/12 و 97/12/12 ، أي بعد عقد الكفالة التضامنية للمدين مسعود فرجاني التي كانت بتاريخ 97/11/12 لفائدة البنك الوطني للإنماء الاقتصادي الذي حل محله صندوق الضمان المركزي ، وأثبت كذلك أن التفويت كان من طرف الكفيل المدين لأقربائه الذين هم زوجه وأبنائه ، استخلصت من ذلك و عن صواب صورية التصرفين المذكورين ، معللة موقفها بما أورده من « أن الباعث على إبرام عقدي تفويت حصص كفيل شركة كاطان مسعودي حمادي فرجاني لزوجته ظريفة عمار وأولاده سميرة و عادل و سليمان ، إن لم يكن مشتركا بين الطرفين و كان هو الدافع لكليهما على التعاقد ، فإنه على الأقل كان أحدهما وهو البائع عالما بعدم مشروعية الباعث الذي حمله على إبرام العقد وهو إفراغ ذمته المالية و تهريب ممتلكاته للغير ، وتفويت الفرصة على البنك المقرض ومن بعده صندوق الضمان المركزي الذي حل محله لاستخلاص دينه « مضيفة » بأنه لما كانت الصورية هي اتفاق إدارتين على إخفاء ما اتفق عليه سرا تحت ستار عقد ظاهر لا يرضيان حكمه ، ولقد عرض لها المشرع في الفصل 22 من ق.ل.ع ، كما ان للغير إمكانية إثبات صورية العقد الظاهر في مواجهة المتعاقدين بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود و القرائن التي هي دلائل يستخلص منها القانون أو القاضي وجود وقائع مجهولة حسب الفصل 449 من ق.ل.ع ، ولقد ثبت للمحكمة صورية عقدي بيع الحصص ، إذ البائع لم يبرم العقد إلا بعد أن أصبح مدينا بمبالغ مالية مهمة للبنك الذي حل محله الصندوق ، مما يؤكد ان تصرفه هذا بنية إفراغ ذمته المالية التي تشكل الضمان العام لدائنه المذكور ، وفق الفصل 1241 من ق.ل.ع ، علما بأن البائع تصرف بالبيع لفائدة زوجته وأولاده ،

وهو ما اعتبره الفقه و القضاء من القرائن على الصورية، ومن ثم فإن الغير الذي أضرت به الاتفاقيات التي يبرمها مدينه يقصد إفجار ذمته المالية، يبقى من حقه الطعن فيها قضائيا بالصورية » ، فلم يكن هناك ما يدعو لإثبات عدم مشروعية الباعث بالنسبة لطرفي عقدي التفويت معا، أو أنه للدفع بعدم صحتهما يتعين ان ينازع أحدهما في سبب الالتزام، أو أن يكون هناك تحفظ أو إشارة تمنع تفويت حصص شركة سامية، ورغم ذلك أقدم الطرفان على المعاملة المطلوب بطلانها، وبذلك لم يسئ أو يخرق قرارها أي مقتضى ولم يتناقض فيما انتهى إليه وأتى معللا بما يكفي ومرتكزا على أساس قانوني والسبب على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب ، وإبقاء صائرة على رافعه

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة الباتول الناصري رئيسا و المستشارين السادة عبد الرحمان المصباحي مقرا زبيدة تكلانتي والطاهرة سليم وفاطمة بنسي أعضاء . وبمحضر المحامي العام السيد السعيد سعداوي و كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.

Version française de la décision

Arrêt n° 983, daté du 3 octobre 2007, dossier commercial n° 1345/2006

Au nom de Sa Majesté le Roi

La Cour Suprême,

Après avoir délibéré conformément à la loi,

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier et de l'arrêt attaqué, rendu par la Cour d'appel commerciale de Fès sous le n° 352 en date du 14 mars 2006, dans le dossier n° 903/05, que la première requérante, le Fonds de Garantie Centrale, a introduit un recours devant le tribunal de commerce de Tanger, exposant que la société Katan a obtenu un prêt du Fonds National de Développement Économique d'un montant de 5.000.000,00 dirhams, garanti par une caution solidaire de la troisième partie, M. Massoud Hammadi Farjani. Attendu que, le créancier ayant couvert ses garanties civiles initiales, et la débitrice ayant fait défaut dans ses obligations de paiement, le Fonds a été contraint de régler à sa place, au profit de la banque créancière, une somme de 940.000,00 dirhams en date du 29 décembre 1997. Attendu que, lorsqu'un ordre de recouvrement de ses créances a été émis à l'encontre de la débitrice et de son garant, ce dernier a procédé à la cession de ses parts dans la société Samia à son épouse et ses enfants, requérants, par deux contrats datés des 12 avril 1995 et 12 décembre 1997. Attendu que ces deux contrats portent atteinte aux droits du Fonds, qu'ils sont nuls en raison de l'absence d'une cause licite, l'un des éléments essentiels de l'obligation, et de leur caractère fictif, le Fonds a sollicité la déclaration de nullité de ces contrats et l'ordre au président du service du registre de commerce du tribunal de première instance de Tétouan de procéder à leur radiation. Le jugement a été rendu conformément à la demande, confirmé par l'arrêt attaqué.

Sur le premier moyen :

Attendu que les requérants reprochent à l'arrêt de n'avoir pas répondu à leurs moyens et défenses, d'avoir violé les droits de la défense, d'avoir, à tout le moins, mal appliqué les dispositions de l'article 1er du Code de procédure civile, d'être entaché d'un défaut ou, à tout le moins, d'une insuffisance de motivation, ainsi que d'un défaut de base légale, alléguant qu'ils ont soulevé, dans leur mémoire déposé lors de l'audience du 5 octobre 2004, l'irrecevabilité de l'action en raison de l'absence de direction de celle-ci contre le cédant des parts, nommé dans le dossier Massoud Farjani, alors que son véritable nom, selon les documents, est Hammadi. Attendu que l'action visant à annuler deux contrats dont l'un des contractants, le cédant, est absent, cette action demeure viciée en raison de l'impossibilité pour ce

dernier de se défendre. Attendu que cela a conduit l'arrêt à imputer aux requérants la mauvaise foi du cédant et à prétendre que ce dernier cherchait à se soustraire à ses obligations financières envers son créancier, ce qui confère aux requérants la qualité pour invoquer ce moyen. Attendu que l'arrêt attaqué s'est abstenu de répondre à ce moyen, ce qui justifie son annulation sans renvoi, le vice étant inhérent à l'acte introductif d'instance et ne pouvant être corrigé en appel après que le tribunal commercial s'est dessaisi du litige.

Mais attendu que, outre le fait que le grief concerne un tiers et aurait dû être soulevé à ce stade du litige, tout ce que les requérants ont mentionné dans leur mémoire déposé lors de l'audience du 5 octobre 2004 est qu'ils ont indiqué que « le défendeur initial, Massoud Hammadi Farjani, n'est pas parmi eux, et que son nom est contraire aux pièces du dossier ». Attendu qu'ils n'ont jamais prétendu que ce dernier n'a pas pu se défendre, ni qu'ils avaient un intérêt à invoquer ce moyen, en ce que la déclaration de nullité des contrats de cession, en raison de la mauvaise foi éventuelle du cédant, porterait atteinte à leurs droits. Par conséquent, le moyen est irrecevable.

Sur le second moyen :

Attendu que les requérants reprochent à l'arrêt d'avoir violé, ou à tout le moins mal appliqué, les dispositions des articles 195, 196, 212 et 216 du Code des obligations et contrats, d'être entaché d'un défaut ou, à tout le moins, d'une insuffisance de motivation, ainsi que d'un défaut de base légale, alléguant qu'ils ont soutenu que « le demandeur n'a pas produit de preuve du paiement effectué au créancier, la Banque Nationale de Développement Économique, ni de contrat spécifique lui permettant de se substituer à la banque ». Attendu qu'ils ont également invoqué que « la cession de créance doit être notifiée au débiteur conformément aux articles 195 et 196 du Code des obligations et contrats, qui exigent une notification formelle ou une acceptation dans un acte à date certaine, faute de quoi elle n'a pas d'effet ». Attendu que l'arrêt a rejeté ces arguments en estimant que « le Fonds s'est substitué à la banque prêteuse en vertu de l'effet direct de la subrogation, conformément à l'article 211 du Code des obligations et contrats, et qu'il ne s'agit pas d'une cession de créance nécessitant une notification conformément à l'article 195 dudit code, d'autant que cela a été effectué par l'acte introductif d'instance ». Attendu que, selon l'article 212 du Code des obligations et contrats, la subrogation doit être expresse et intervenir simultanément au paiement, or le dossier est dépourvu de la preuve du paiement et de l'acte de subrogation à la banque. Attendu que, par ailleurs, selon l'article 216 du même code, pour que la subrogation produise ses effets, elle doit être notifiée conformément à l'article 195 précité, ce qui n'a pas été fait, notamment à l'égard des requérants, qui n'ont aucun lien ni avec la société débitrice, ni avec la banque prêteuse, ni avec les obligations du Fonds. Attendu que, d'autre part, il est inconcevable que la notification de la cession soit effectuée par l'acte introductif d'instance, d'autant que le premier défendeur n'est pas le véritable cédant. Attendu que, même en supposant une notification, celle-ci ne peut s'étendre aux contrats des requérants, antérieurs à la date de la cession et de la subrogation, le législateur ayant exigé la preuve de la date de notification pour éviter un effet rétroactif susceptible d'entraîner la nullité des contrats antérieurs à la date de l'acte de subrogation et de sa notification. Attendu que, de surcroît, la lettre du gestionnaire délégué du Fonds, n° 273, n'est pas signée et ne constitue pas un contrat de subrogation, tandis que la décision du ministre des Finances n° 70/82 du 22 novembre 1982 est générale et concerne un ensemble d'entreprises. Attendu que l'arrêt n'a pas répondu à ce moyen, violant ainsi un droit de la défense, ce qui justifie son annulation.

Mais attendu que la cour ayant rendu l'arrêt attaqué a confirmé le jugement de première instance en retenant que « les pièces du dossier établissent que le Fonds de Garantie Centrale a garanti la société Katan lors de l'obtention d'un prêt de 5.000.000,00 dirhams auprès de la Banque Nationale de Développement Économique, que la banque prêteuse a obtenu une caution personnelle et solidaire de M. Massoud Hammadi Farjani datée du 12 novembre 1982, et qu'en raison du défaut de paiement de la débitrice, le Fonds de Garantie Centrale s'est substitué à elle pour effectuer un paiement de 940.000,00 dirhams au profit de la banque prêteuse en date du 19 décembre 1997, conformément aux articles 211 et suivants du Code des obligations et contrats. Attendu que le garant, dans l'intention de se soustraire à ses obligations financières, a transféré l'ensemble de ses parts dans la société civile immobilière Samia à

son épouse et ses enfants, actuels appelants, par deux contrats de cession datés des 12 avril 1995 et 12 décembre 1997 ». Attendu que la cour a ajouté que « l'effet direct de la subrogation est que le subrogé occupe la position juridique dont jouissait le créancier à l'égard du débiteur, acquérant ainsi le droit de réclamer la créance transférée comme s'il était le créancier initial, conformément aux articles 211 et suivants du Code des obligations et contrats ». Attendu que cette motivation, fondée sur l'examen des pièces du dossier et conforme à leur contenu, montre que la décision du ministre des Finances n° 70/82 du 12 novembre 1982 fait référence à l'accord du ministre pour la garantie par le Fonds de 80 % des prêts accordés aux petites et moyennes entreprises mentionnées, dont la société débitrice Katan, ayant emprunté 5.000.000,00 dirhams à la Banque Nationale de Développement Économique. Attendu que la lettre du gestionnaire délégué du Fonds, n° 273 du 3 juin 2007, bien que non signée selon les requérants, porte la certification du chef du département des affaires juridiques et des litiges, et rappelle à la banque prêteuse son acceptation de la garantie de la société pour le paiement de la dette précitée. Attendu que la décision du directeur du Fonds de Garantie Centrale n° 98-97/29 décide, dans son premier article, de payer 940.000,00 dirhams pour régler les dettes de la société Katan, dont le Fonds s'est substitué pour payer les sommes restantes dues à la Banque Nationale de Développement Économique dans la limite de 80 %. Attendu que la cour n'a pas omis de répondre aux moyens soulevés devant elle. Attendu que, concernant le grief relatif à la notification formelle de la subrogation au débiteur ou son acceptation dans un acte à date certaine, conformément à l'article 195, visé par l'article 216 du Code des obligations et contrats, ce grief concerne un tiers, à savoir la débitrice initiale, la société Katan, et son garant, et ne concerne pas les requérants, dont l'action vise à obtenir la nullité des deux contrats par lesquels le garant leur a cédé ses parts dans la société Samia. Attendu que la motivation à cet égard est surabondante et que l'arrêt est valide sans elle. Par conséquent, l'arrêt n'a ni violé ni mal appliqué une disposition, il est suffisamment motivé et repose sur une base légale. Le moyen est donc dépourvu de fondement.

Sur le troisième moyen :

Attendu que les requérants reprochent à l'arrêt de n'avoir pas répondu à leurs moyens et défenses, d'avoir violé les droits de la défense, d'être entaché d'un vice ou, à tout le moins, d'une insuffisance de motivation, d'avoir violé ou, à tout le moins, mal appliqué les articles 653 et 654 du Code de commerce et l'article 1140 du Code des obligations et contrats, ainsi que d'être dépourvu de base légale, alléguant qu'ils ont soulevé, dans leur mémoire déposé lors de l'audience du 7 janvier 2006, que la débitrice initiale, la société Katan, a été mise en liquidation judiciaire par le tribunal de commerce de Tanger, conformément à un jugement daté du 8 avril 2003, dans le dossier n° 12/02/10, publié au Bulletin Officiel n° 4722 du 30 avril 2003, alors que l'ordre de recouvrement émis par le Fonds est antérieur, daté du 4 juin 1998, et que l'acte introductif d'instance n'a été enregistré que postérieurement, le 5 octobre 2004. Attendu que le Fonds, requérant, figure parmi les créanciers inscrits dans le dossier de liquidation judiciaire et pourrait avoir reçu sa part du produit de la répartition des actifs de la société liquidée, ce qui le prive de qualité et d'intérêt pour poursuivre le recouvrement de sa créance en dehors de la procédure collective, dont il n'a pas établi ce qu'il en a obtenu. Attendu que les requérants ont également invoqué le principe selon lequel le garant peut se prévaloir des moyens de défense de la débitrice initiale, dont les actions judiciaires ont été suspendues conformément aux articles 653 du Code de commerce et 1140 du Code des obligations et contrats, et ont sollicité que l'action soit déclarée prématurée. Attendu que l'arrêt a rejeté ces arguments en estimant que « le moyen tiré de la liquidation judiciaire de la société Katan et de la réception par le Fonds de sa part du produit de la répartition de ses actifs reste une affirmation vague et non étayée par une preuve ou un commencement de preuve ». Attendu que les requérants ont fait référence aux publications du jugement de liquidation judiciaire, ce qui constitue une preuve officielle dispensant de produire le texte du jugement publié, celui-ci étant accessible à la cour, qui aurait pu constater que la date de cessation des paiements est le 1er janvier 2002 et que les créanciers étaient tenus de déclarer leurs créances auprès du syndic. Attendu que le garant et les requérants, ses successeurs particuliers, ont le droit d'invoquer l'irrecevabilité de l'action en application des articles 653 et 654 du Code de commerce et de l'article 1140 du Code des obligations et contrats,

d'autant que le principal vice de l'action réside dans l'absence du garant, due à l'inexactitude de son nom, ainsi que dans le non-respect par le Fonds des dispositions précitées et l'enregistrement tardif de l'action, un an et demi après la publication du jugement ouvrant la liquidation judiciaire, rendant l'action nulle. Attendu que, par conséquent, l'arrêt viole les droits de la défense, est insuffisamment motivé, contrevient aux textes légaux mentionnés et doit être annulé.

Mais attendu que les parties sont tenues de produire spontanément les preuves à l'appui de leurs prétentions, et qu'il ne suffit pas, comme dans le cas d'espèce, de mentionner les références de publication d'un jugement ouvrant une procédure de difficultés pour prétendre que les requérants sont dispensés de produire le texte du jugement prononçant la liquidation judiciaire de la société débitrice et ses conséquences sur l'issue du litige. Attendu que la cour était fondée à retenir que « le moyen tiré de la liquidation judiciaire de la société Katan et de la réception par le Fonds de Garantie Centrale de sa part du produit de la répartition de ses actifs reste une affirmation vague et non étayée par une preuve ou un commencement de preuve, ce qui justifie son rejet ». Attendu qu'il n'y avait pas lieu de répondre à des moyens dépourvus de fondement dans le dossier. Par conséquent, l'arrêt n'a violé aucune disposition, il est suffisamment et correctement motivé, repose sur une base légale et n'a pas ignoré les moyens soulevés devant lui. Le moyen est donc dépourvu de fondement.

Sur le quatrième moyen :

Attendu que les requérants reprochent à l'arrêt une contradiction dans ses motifs, une violation ou, à tout le moins, une mauvaise application des articles 62, 63, 64, 22, 449, 1241 et 228 du Code des obligations et contrats, un défaut ou, à tout le moins, une insuffisance de motivation, ainsi qu'un défaut de base légale, alléguant que l'arrêt a retenu que « conformément aux articles 62 et 65, il convient de prendre en considération le mobile personnel ayant conduit le contractant à s'engager, lequel doit être licite sous peine de nullité du contrat. Dans le cas d'espèce, le mobile ayant conduit à la conclusion des contrats de cession, s'il n'était pas commun aux deux parties, était au moins connu de l'une d'elles, le cédant, qui savait que ce mobile était illicite, à savoir se soustraire à ses obligations financières et priver la banque, puis le Fonds, de la possibilité de recouvrer sa créance ». Attendu que l'arrêt a ajouté que « la fictivité des contrats de cession des parts a été établie par des présomptions, le cédant n'ayant conclu ces contrats qu'après être devenu débiteur de sommes importantes envers la Banque Nationale de Développement Économique, ce qui confirme que son acte visait à se soustraire à ses obligations financières, constituant la garantie générale du créancier conformément à l'article 1241 du Code des obligations et contrats, le cédant ayant agi au profit de son épouse et de ses enfants, ce qui constitue une présomption de fictivité ». Attendu que la cause des contrats est réelle, à savoir l'acquisition de la chose vendue pour l'acheteur et la réception du prix pour le vendeur, de sorte que les contrats ne sont pas nuls, aucun des contractants ne s'étant plaint ni n'ayant contesté la cause de l'obligation. Attendu que l'examen du mobile à l'égard d'une partie non contractante exige une analyse de la bonne ou mauvaise foi de chaque contractant séparément, la nullité totale du contrat pour un mobile illicite d'une partie n'étant envisageable que s'il est prouvé une collusion des contractants dans l'intention de nuire au tiers contestant le contrat. Attendu que les requérants ont affirmé leur bonne foi et leur ignorance, au moment de la conclusion des contrats de cession, de l'existence d'obligations du cédant envers un tiers concernant la société Katan. Attendu que l'arrêt a mal appliqué les articles 62 à 65 du Code des obligations et contrats en estimant que la connaissance du cédant suffisait à annuler le contrat, sans examiner la bonne foi des requérants. Attendu que, pour que le mobile soit considéré comme une cause de nullité dans les contrats synallagmatiques, il doit être connu des deux parties. Attendu que, dans le cas d'espèce, la société Samia, dont les parts ont été cédées aux requérants, n'était grevée d'aucun gage, restriction ou inscription susceptible d'informer les acquéreurs des dettes ou obligations du cédant envers un tiers. Attendu que, par ailleurs, les mêmes principes s'appliquent à l'allégation de fictivité, l'arrêt définissant la fictivité comme un accord entre deux volontés pour dissimuler un accord secret sous un contrat apparent qu'elles ne souhaitent pas exécuter, et exigeant la preuve d'un accord secret contraire à l'apparence du contrat, ce qui est absent dans le cas d'espèce, l'arrêt reconnaissant l'ignorance des requérants des prétendues obligations du cédant. Attendu que leur bonne foi contredit

l'allégation d'un accord fictif, rendant l'arrêt contradictoire. Attendu que, de surcroît, les présomptions retenues par l'arrêt pour établir la fictivité, fondées sur les articles 228 et 1241 du Code des obligations et contrats, reposent sur une interprétation erronée, introduisant un nouveau fondement d'attaque des contrats par un non-contractant, connu sous le nom d'action paulienne, reconnue par le législateur marocain, contrairement à son équivalent français régi par l'article 1167 du Code civil. Attendu que l'arrêt a étendu à tort les dispositions de l'article 1241, ce texte n'accordant pas au créancier le droit d'annuler les actes antérieurs de son débiteur en l'absence de saisie ou de titre exécutoire, a fortiori en l'absence de lien entre le Fonds et le premier défendeur. Attendu que l'article 1241 permet au créancier d'exécuter ses titres exécutoires et de prendre des mesures conservatoires sur les biens de son débiteur, ce qui montre que l'arrêt a mal appliqué les dispositions précitées, méconnaissant l'action paulienne, ce qui justifie son annulation.

Mais attendu que l'article 22 du Code des obligations et contrats dispose que « les conventions secrètes contraires ou autres déclarations écrites n'ont d'effet qu'entre les contractants et leurs héritiers, et ne peuvent être opposées aux tiers s'ils n'en ont pas connaissance, le successeur particulier étant considéré comme tiers pour l'application de cet article ». Attendu que cette disposition a été instaurée par le législateur pour prévenir le risque qu'un débiteur se présente comme effectuant un acte sous une apparence juridique fausse ou fictive, dissimulant une autre réalité. Attendu que cet acte fictif, auquel le créancier n'a pas participé, constitue un fait juridique qu'il peut prouver par tout moyen, sans considération de la valeur de l'acte. Attendu que, bien que l'article 1241 du Code des obligations et contrats n'énonce pas expressément la nullité des actes conduisant à l'insolvabilité du débiteur vis-à-vis de ses créanciers, en considérant que l'ensemble des biens du débiteur constitue une garantie générale pour ses créanciers, il autorise implicitement ces derniers à demander la nullité des actes portant atteinte à cette garantie, s'ils prouvent leur fictivité. Attendu que la cour, ayant constaté, sur la base des pièces produites par le créancier, le Fonds de Garantie Centrale, que les contrats de cession des parts datés des 12 avril 1995 et 12 décembre 1997 étaient postérieurs au contrat de caution solidaire du débiteur Massoud Farjani daté du 12 novembre 1982 au profit de la Banque Nationale de Développement Économique, dont le Fonds s'est substitué, et ayant établi que la cession a été effectuée par le garant débiteur au profit de ses proches, à savoir son épouse et ses enfants, a justement conclu à la fictivité desdits actes. Attendu que la cour a motivé sa position en retenant que « le mobile ayant conduit à la conclusion des contrats de cession des parts par le garant de la société Katan, Massoud Hammadi Farjani, à son épouse Zarifa Ammar et à ses enfants Samira, Adil et Soulaïman, s'il n'était pas commun aux deux parties ni le moteur de leur engagement, était au moins connu du cédant, qui savait que ce mobile était illicite, à savoir se soustraire à ses obligations financières et transférer ses biens à des tiers, privant ainsi la banque prêteuse, puis le Fonds de Garantie Centrale qui s'est substitué à elle, de la possibilité de recouvrer sa créance ». Attendu que la cour a ajouté que « la fictivité étant un accord entre deux volontés pour dissimuler un accord secret sous un contrat apparent qu'elles ne souhaitent pas exécuter, le législateur en a traité à l'article 22 du Code des obligations et contrats, et le tiers peut prouver la fictivité du contrat apparent à l'encontre des contractants par tous moyens de preuve, y compris le témoignage et les présomptions, qui sont des indices permettant au juge de déduire l'existence de faits inconnus, conformément à l'article 449 du Code des obligations et contrats. Attendu que la fictivité des contrats de cession des parts a été établie, le cédant n'ayant conclu ces contrats qu'après être devenu débiteur de sommes importantes envers la banque, dont le Fonds s'est substitué, ce qui confirme que son acte visait à se soustraire à ses obligations financières, constituant la garantie générale de son créancier conformément à l'article 1241 du Code des obligations et contrats, d'autant que le cédant a agi au profit de son épouse et de ses enfants, ce que la doctrine et la jurisprudence considèrent comme une présomption de fictivité. Attendu que le tiers lésé par les conventions conclues par son débiteur dans l'intention de se rendre insolvable peut les attaquer judiciairement pour fictivité ». Attendu qu'il n'était pas nécessaire de prouver l'illicéité du mobile pour les deux parties aux contrats de cession, ni que l'un des contractants conteste la cause de l'obligation, ni qu'il existe une restriction ou une inscription empêchant la cession des parts de la société Samia, les parties ayant néanmoins procédé

à la transaction dont la nullité est demandée. Par conséquent, l'arrêt n'a ni violé ni mal appliqué une disposition, n'est pas contradictoire dans ses conclusions, est suffisamment motivé et repose sur une base légale. Le moyen est donc dépourvu de fondement.

Par ces motifs :

La Cour Suprême rejette la requête et laisse les frais à la charge de la partie requérante.

Ainsi a été rendu l'arrêt, proclamé lors de l'audience publique tenue à la date susmentionnée, dans la salle des audiences ordinaires de la Cour Suprême à Rabat.

La formation jugeante était composée de Mme Batoul Nasser, présidente, et des conseillers MM. Abdelrahman El Mesbahi, rapporteur, Zubaida Taklanti, Tahira Slim et Fatima Bensi, membres, en présence du procureur général, M. Saïd Saâdaoui, et de la greffière, Mme Fatiha Moujeb.